

بسم الله الرحمن الرحيم



1426 هـ - 2005 م

دور المحاسب في التنمية الاقتصادية

ورقة عمل

مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين
بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

في الفترة من 8 - 10 مايو 2005

مقدم من:

أ. زهير الناظر

المدير التنفيذي لمجموعة طلال أبو غزالة

غزة - فلسطين

مايو 2005 م

دور المحاسب في التنمية الاقتصادية

حيث أننا بصدد إيضاح دور المحاسب في التنمية الاقتصادية، لا بد من الإشارة إلى أن عملية التنمية ذاتها عملية متعددة الجوانب وقد أصبحت موضع اهتمام من العالم أجمع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي أول أهداف الدول التي حصلت على استقلالها خلال تلك الفترة، وفي سبيل تحقيق التنمية كهدف أساسي لدول العالم. أما عن دور مهنة المحاسبة في التنمية الاقتصادية، فمهنة المحاسبة من حيث الأهمية كغيرها من المهن الأخرى كالطب والهندسة لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة، فقد أفردت لها دراسة متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها، وأسست لها جمعيات مهنية دولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها، وتحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها وتعمل على حماية وحفظ واستقلالية المهنة لأعضائها وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقديم وحماية سمعة مهنة المحاسبة سواء فيما يتعلق بالممارسة المهنية أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة.

ونظراً لأهمية الدور الذي تلعبه مهنة المحاسبة في عملية التنمية الاقتصادية فقد أدركت المعاهد المهنية في الدول الصناعية، الحاجة إلى إيجاد أصول محاسبة متعارف عليها تحكم هذه المهنة على نطاق العالم وعدم الاكتفاء بأصول متعارف عليها تحكم المهنة في كل قطر منها على حدة. ولهذا اتفقت الجمعيات و المعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 29 تموز 1973 على تأسيس " لجنة الأصول الدولية للمحاسبة " لتقوم بوضع ونشر الأصول الدولية للمحاسبة بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة دولية مترابطة وذات أصول منسقة معروفة ومحددة، تحكم المهنة على نطاق العالم. وباستخدام تلك الأصول في الممارسات المهنية والتقيد بها يمكن الحد من الاجتهادات ويمكن الحد أيضاً من تعدد المعالجات للموضوع الواحد. لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية في كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الدول الصناعية والدول النامية الدور الهام الذي تلعبه مهنة المحاسبة في ترشيد القرارات التي تستلزم عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنه في ظل وجود مهنة محاسبة ذات أصول مكتوبة ومتعارف عليها مع توفر المحاسب المؤهل الملتزم في ممارسته لهذه المهنة بأصولها وأخلاقياتها يمكن تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار سواء في مرحلة التخطيط أو مرحلة مراقبة التنفيذ أو في مرحلة تقييم الأداء للبرامج والمشاريع الإنمائية الأمر الذي يجسد القول أن من يمتلك المعلومات يمتلك قوة اتخاذ القرار ... ويمكن ويقدر ما تكون المعلومات المتوفرة لمتخذي القرار في الوحدة الاقتصادية دقيقة وسليمة وكافية، بقدر ما يكون القرار ناجحاً

وموفقاً في تحقيق الأهداف المطلوبة . إن عملية اتخاذ القرارات عملية إنسانية وعقلية قابلة للترشيد بقدر ما يتوفر لمتخذ القرارات جوهر العملية الإدارية في الوحدة الاقتصادية، إذ تهدف هذه العملية إلى الاختيار والمفاضلة بين البدائل في ضوء الهدف الذي تسعى إدارة الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقه، وتتطوي عملية اتخاذ القرارات على شقين الأول منها يتعلق بالتخطيط والثاني يتعلق بالرقابة و تقييم الأداء. وعملية التخطيط هي الوسيلة المتاحة أمام إدارة الوحدة الاقتصادية لمجابهة حالة عدم التأكد التي تسود عالم الواقع، وتتطوي عملية التخطيط على تحديد الأهداف التي تسعى إدارة الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، غير أن التخطيط يصبح غير ذي جدوى ما لم تصحبه رقابة وتقييم للأداء. والرقابة تعني تنفيذ الخطط وذلك من خلال التحقق من أن الخطط المرسومة تساهم في تحقيق الأهداف المطلوبة. أي أن ما يمكن قوله في هذا المجال أمام مهام التخطيط والرقابة وتقييم الأداء تتداخل فيما بينها من الناحية العملية وهذه المهام لا يكتب لها النجاح ما لم تقم المحاسبة الإدارية في توفير البيانات والمعلومات والتقارير التي تتصف بالكفاءة.

إن المفهوم المتقدم لمهنة المحاسبة إعطاءها الدفع في حمل مسؤوليات العمل المنتظم على كافة المستويات، الإدارية و المالية، ودفع خطط التنمية الاقتصادية وفق برامج متكاملة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية، و الترابط الإقليمي، و التطور الدولي وتراعي الاحتمالات المرتقبة في زيادة عدد السكان و الاحتياجات الاجتماعية لأغراض الحياة الكريمة التي تؤمن للفرد متطلبات العدالة الاجتماعية.

لقد بدأنا نلمس جميعاً من خلال معاشتنا للأحداث الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العربي، اهتماماً بتطوير مهنة المحاسبة لتأخذ موقعها الصحيح في خضم هذه الأحداث، وتلعب دورها المرتقب و المطلوب في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذا الاهتمام بدأ يتعاطم، وبدأت الأصوات الرسمية والمهنية ورجال الأعمال تتعالى في شتى أنحاء الوطن العربي مطالبة باتخاذ الإجراءات و الخطوات العملية في تطوير جوانب العمل في هذه المهنة، سواء باتجاه ضرورة تحديد الأصول التي تحكم هذه المهنة بحيث يمكن الرجوع إليها و الالتزام بها أثناء الممارسة العملية لهذه المهنة أو في جانب رفع مستوى التأهيل لممارسيها ووضع قواعد السلوك المهني التي تحكم تصرفات الممارسين لها.

إن واقع مهنة المحاسبة في معظم أرجاء العالم العربي يعاني من ما كانت تعانية الدول الصناعية من مواطن الضعف فيها والتي من أهمها مايلي:

- النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا جيداً.

- التغييرات التي طرأت على علم المحاسبة ويتسارع أكثر في الآونة الأخيرة.
- فقدان السبيل المناسب الذي يمكن الطلاب من تدريب وتأهيل أنفسهم بالمستوى الذي تتطلبه احتياجات العصر.
- غياب أصول محاسبية مكتوبة ومتعارف عليها يتم الالتزام بها عند الممارسة المهنية ويتم الرجوع إليها عند الحاجة. وبالتالي فإن المعالجات المتباينة للموضوع الواحد لا تزال سائدة في ظل التعبير الفني المصطلح عليه وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- غياب الجهاز المناسب كجمعية مهنية معترف بها، بإمكانها دراسة نقاط الضعف المذكورة أعلاه ومعالجتها وفقاً للمستوى المطلوب

أما عن مستلزمات النهوض بمهنة المحاسبة على امتداد وطننا العربي فإنه استناداً إلى ما سبق ذكره فإن ما يلزم لأغراض النهوض بمهنة المحاسبة في عالمنا العربي لا يتعدى ما يلزم من معالجات لنقاط الضعف سابق الإشارة إليها والتي تلخص بما يلي:

لمعالجة النقص في عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً جيداً يجب أن لا يخفى بأن المستلزمات الرئيسية لأية مهنة هي وجود بذرة يجري تطويرها لتلائم احتياجات العصر، ولا يمكن توفير تلك البذرة وتطويرها إلا من قبل المرتبطين بها مهنياً على المدى الطويل.

كانت التغييرات في عالم المحاسبة دائماً سريعة الخطى، لكنها الآن تتسارع أكثر بسبب الثورة في تكنولوجيا المعلومات وما التحديات الناجمة عن ذلك بأقل أهمية من الفرص التي تتيحها، ولا سبيل للمحاسب لكي يجاري ذلك ويبقى في الطليعة، إلا أن يستمر على الدوام في تنقيف نفسه. ولهذا فإن الحاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى على زيادة الالتزام بعملية التنقيف المهني المستمر. وأفضل إطار لتحقيق ذلك هو الارتباط المهني بجمعية تكون من أهدافها:

- السعي لتطوير علم المحاسبة والإدارة المالية والمواضيع الأخرى المتعلقة بها.
- تطوير مستوى الكفاءة والسلوك المهني بين أعضائها.
- حماية وحفظ استقلالية الأعضاء المهنية وممارسة الرقابة المهنية عليهم.
- القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم وحماية سمعة المهنة.

ترتب على غياب جمعية مهنية عربية معترف بها دولياً في بلدنا أن شبابنا الذين يحصلون على عضوية جمعيات مهنية أجنبية يحصلون على المؤهل بعد اجتياز اختبارات الجمعيات المهنية الأجنبية، إذ عليهم اجتياز مواضيع معينة مثل أنظمة الضرائب والقوانين التي تعالج الأمور المحلية في البلدان التي تتواجد بها تلك الجمعيات، وفائدة تلك المواضيع محدودة بالنسبة لمستقبلهم المهني في بلادهم. ولذلك فعلياً إذا أردنا أن نعد الشباب الذين تحتاهم المهنة في بلدنا أن نتيح لهم فرصة

التعليم والتدريب في بلدنا وفقاً لمستوى لا يقل عما هو متوفر في أي بلد آخر بما يخدم النواحي الفنية والقانونية. ثم إن إيجاد أصول محاسبية معترف بها تحكم مهنة المحاسبة في بلدنا بحيث يتم الالتزام بها في الممارسات المهنية من قبل المحاسبين و يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لأمر ضروري إذ لا يوجد مهنة في الدنيا إلا ولها أصولها وقواعدها، و لأغراض معالجة هذا الأمر لا بد من الاستفادة من تجارب من سبقونا في هذا المضمار إذ أن الإبقاء على غياب أصول تحكم مهنة المحاسبة في عالمنا العربي يعني الإبقاء على أهم مسببات الجريمة الاقتصادية. أما فيما يتعلق بغياب الجهاز المناسب كجمعية مهنية معترف بها، بإمكانها دراسة نقاط الضعف المذكورة آنفاً وفقاً للمستوى المطلوب فقد تم خلال السنوات الأخيرة تأسيس جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، وقد أصدرت تلك الجهة أول مجلة محاسبية عربية مهنية متخصصة "المحاسب القانوني العربي" لخدمة مهنة المحاسبة ونشر الوعي المحاسبي بين ممتهمي هذه المهنة ومن يعينهم أمرها وهي الآن في عددها الرابع بعد المائة وتوزع أعدادها على نطاق العالم، كما تمكنت تلك الجمعية منذ السنوات الأولى من تأسيسها وبفضل إدارتها النشطة أن تحصل على عضوية أكبر تجمع مهني في العالم ألا وهو "اتحاد المحاسبين الدولي" وعضوية "اللجنة الدولية للمحاسبة" وهي الهيئة الأعلى في العالم لإقرار الأصول الدولية للمحاسبة، وانطلاقاً من مشاركة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في التشريع دولياً لمهنة المحاسبة فقد قامت بترجمة الأصول الدولية للمحاسبة إلى لغة بلدها "اللغة العربية" وقد أصبحت في متناول من يهمة أمرها، كما تم انتخاب رئيسها الأستاذ طلال أبو غزالة لعضوية مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) والذي يضم إلى عضويته مليون ومائتي ألف محاسب من مائة وعشرين جمعية مهنية يمثلون ثمانية وثمانون دولة ويشكل هذا الانتخاب اعترافاً صريحاً بدور ومساهمة المحاسب العربي في مجال تقدم مهنة المحاسبة ويؤكد أن المحاسب العربي قادر على ارتقاء أكثر المراكز تأثيراً في مهنة المحاسبة كما في غيرها من المهن.

هذا وقد قامت مؤخراً العديد من الدول العربية بتبني ما صدر عن "اللجنة الدولية لأصول المحاسبة" من أصول دولية تحكم مهنة المحاسبة وأصدرت التشريعات اللازمة بشأنها، كما تقوم العديد من الدول العربية الأخرى بإجراءات جادة لدراسة مدى إمكانية تبني تلك الأصول أو الاسترشاد بها في وضع أصول لتنظيم مهنة المحاسبة في بلادها بحيث تكون أقرب ما يكون إلى الأصول الدولية. كما شهدت المهنة اهتمام الأجهزة الحكومية المختصة فيها بالعمل الجاد الدؤوب في تطوير المهنة وإرساء قواعدها على مستوى لا يقل عن المستويات الدولية. وفي توفير العدد الكافي من المحاسبين المؤهلين لمزاولة المهنة بادرت جمعية

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إلى توفير وسائل تأهيل المحاسب القانوني العربي عن طريق وضع مناهج التأهيل التي لا تقل في مستواها عن أعلى مناهج التأهيل في الدول المتقدمة في هذا المضمار. ولكي يتمكن ممارس مهنة المحاسبة من القيام بدورة في التنمية الاقتصادية يجب أن تتوفر لديه المعارف الأساسية في مجالات المحاسبة والمراجعة والضرائب والمعرفة العامة في مجال الأعمال والبيئة المحيطة بها، إلى جانب مجموعة من المهارات في مجالات الاتصال، ونظم المعلومات، واتخاذ القرارات و القيادة، و التعامل المهني من خلال التأهيل والتدريب المهني له بحيث تتوفر لديه عناصر التأهيل اللازمة لممارسة هذه المهنة.

إن تأهيل المحاسب لم يعد قاصراً على مجرد المعرفة المحاسبية أو المعرفة في مجال الأعمال إنما يجب أن يلم بالتطورات المتلاحقة التي تحدث في تقنية المعلومات وفي الظروف والتحويلات الاقتصادية العالمية وما سيواكب الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات "GATS" وما ترتب عليها من عولمة لمهنة المحاسبة الأمر الذي يفرض بالضرورة إعادة النظر في تطور مناهجه ببرامج التعليم المحاسبي في الجامعات على نطاق العالم العربي.

أما عن المفهوم العام لمهنة المحاسبة في ظل الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات "GATS" كما تعلمون أن مهنة المحاسبة القانونية من المهن رفيعة المستوى التي تهتم بالإضافة إلى ممارستها الكثير من قطاعات المجتمع من حكوميين وأكاديميين ومفكرين ورجال أعمال لما لها من أهمية في كافة القطاعات الاقتصادية، لذا فإن المجتمعات أصبحت تتطلع إلى المحاسب القانوني كخبير قادر على تقديم خدمات مهنية تلبي حاجاتها أمراً ضرورياً ولاسيما في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في كافة القطاعات الاقتصادية. وعلية فقد أصبحت الوسائل اللازمة لإعداد المحاسب القانوني هامة بمقدار أهمية المهنة نفسها.

وبناءً على ما تقدم يجب على المحاسبين الاطلاع المستمر ومواصلة التعليم طالما استمروا في ممارسة مهنة المحاسبة، وهذا ما يعرف بالتعليم المتواصل أو المستمر، وذلك لتطوير قدراتهم المهنية. إذ يجب على المحاسبين أن يظلوا على اتصال بالعملية التعليمية للمحاسبة، ويجب عليهم أن يستمروا في التعليم المحاسبي ويواصلوه حتى يمكنهم نشر وتطوير مهنتهم و مواكبة التطورات التقنية الحديثة، وكذلك مواجهة كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،

وأيضاً حتى يمكنهم من متابعة المعايير المهنية المبتكرة التي تحتاجها عملية تطوير المهنة ونشرها في كل مكان ، إذ يجب إعادة النظر في أساليب التعليم المحاسبي الحالية بحيث تتماشى مع التطورات التقنية الحديثة بهدف تشجيع الطلاب الدارسين ودفعهم للبحث عن العلم والمعرفة بدلاً من

تلقينها لهم ، أي بمعنى الاعتماد على أسلوب التعلم وليس التلقين ، بحيث يزداد الاتصال بين الطلاب و أساتذتهم حتى يمكن مناقشة بعض الأمور والقضايا بشكل مباشر .

إن عملية تحفيز ودفع الطلاب وحثهم على البحث عن العلم والمعرفة المحاسبية ومحاولة إيجاد الحلول المنطقية للمشاكل المحاسبية التي يمكن أن تواجههم تتطلب أن يتضمن أسلوب التعليم المحاسبي في كافة فروع المعرفة المحاسبية ندوات للمناقشة مع التركيز على دراسة الحالات العملية، وكذلك تطوير واستخدام مراكز البيانات وبرامج التدريب العملي أو الميداني، كما يجب أن يتضمن أسلوب التعليم المحاسبي أيضا ممارسة الطلاب لحالات عملية وتطبيقات ليست لها إجابات محددة أو حلول نموذجية مع تعويدهم على استخدام الأجهزة والبرامج الحديثة.

إن مهمة تطوير أسلوب التعليم المحاسبي يمكن أن تقوم بها عدة جهات إلا انه يمكن القول بأن تلك المهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق أعضاء هيئة التدريس في الجامعات باعتبارهم أساتذة وباحثين في نفس الوقت، حيث أن الأكاديميين المتخصصين في المعرفة المحاسبية باعتبارهم مدرسين وباحثين في نفس الوقت يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً ومتميزاً في تطوير أسلوب التعليم المحاسبي وإحداث تغييرات جذرية في برامجه، الأمر الذي سيؤدي إلى تخريج كوادر من المحاسبين قادرة على توسيع رقعة الإفصاح المالي وغير المالي في المحاسبة. ويتضح نتيجة لاستعراض أهداف ومناهج و أساليب التعليم المحاسبي أن عملية التطوير لكل من هذه الأهداف والمناهج والأساليب تمثل عبئاً كبيراً على عاتق أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والكليات وذلك بالإضافة إلى عملهم الأساسي المتمثل في التدريس والبحث العلمي ووضع المقررات وتأليف الكتب الدراسية للمحاسبة، وبالتالي يجب أن يكونوا على قدر كبير من التأهيل العلمي والعملي بما في ذلك مواكبة تقنية المعلومات، بالإضافة إلى الإلمام بالأساليب والطرق الحديثة للتدريس. كما يجب أن يتصفوا بالمرونة والاستعداد المتواصل، وحتى يمكن لأعضاء هيئة التدريس القيام بكل ذلك يجب أن يتوافر لهم الجو المناسب والظروف الملائمة والإمكانيات و الوسائل اللازمة للبحث العلمي والابتكار، بالإضافة إلى التشجيع المادي والمعنوي حتى يمكنهم المساهمة بجدية في تطوير التعليم المحاسبي وبالتالي المشاركة في إعداد محاسب الغد. ثم إن عملية إجراء البحوث العلمية في المحاسبة تعتبر من الأسس الهامة والضرورية لتطوير كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة، حيث أنه بدون البحث العلمي في المحاسبة سيظل كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة في حالة من الجمود وعدم الفاعلية ولا يمكنها مواكبة التطورات والاختراعات العلمية الحديثة.

وتعتبر البحوث العلمية في المحاسبة من الأسس الهامة لتطوير كل من التعليم المحاسبي ومهنة المحاسبة وما يترتب على ذلك من رفع كفاءة نظم المعلومات الاقتصادية بصفة عامة، ونظراً لأهمية تلك البحوث تتفق بعض دول العالم بسخاء على البحوث العلمية في المحاسبة.

وعملاً بما جاء في اتفاقية (الجات) فقد دعت الأمم المتحدة ممثلة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) إلى اجتماع عقد في جنيف في الخامس عشر من شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1996 في مقر الأمم المتحدة ضم خبراء دوليين كفريق استشاري يقوم بتقديم التوصيات إلى الأمم المتحدة وإلى المنظمة العالمية للتجارة حول التعليم المحاسبي وامتحانات المحاسبين القانونيين وتأهيلهم وترخيصهم، حيث تم انتخاب السيد طلال أبو غزالة رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين رئيساً لهذا الفريق الذي ضم عشرة خبراء بالصفة المذكورة بالإضافة إلى ممثل المنظمة العالمية للتجارة وممثل الاتحاد الدولي للمحاسبين، وتتمثل أهمية هذا المشروع في وضع معيار واحد للاعتراف بالشهادات إذا استوفته أي جمعية أو دولة التزمت جميع دول العالم بقبوله والسماح لحاملة بممارسة العمل في أي دولة أخرى دون معوقات غير معقولة.

إن التنسيق بين المقومات الأساسية لأداء وظائف المحاسبة وهي التعليم أو التأهيل المحاسبي، وأسس وقواعد ممارسة مهنة المحاسبة، والبحث العلمي في مجال المعرفة المحاسبية امر ضروري وبالغ الأهمية لما له من تأثير مباشر على نجاح كل من تلك المقومات في أداء الدور المنوط به ، فتلك المقومات تكمل بعضها البعض وتؤثر في بعضها البعض ، كما أنها جميعاً تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة . ويمكن القول بأنه بدون التنسيق بين تلك العوامل سيكون كل منها في واد، ولن يتحقق بالتالي الهدف المرجو من أي منها.

وانطلاقاً من أن الهدف الأساسي من أداء وظائف المحاسبة هو إعداد وتقديم المعلومات المالية والاقتصادية المناسبة واللائمة لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية فضلاً عن دورها الهام في قياس كفاءة الأداء وتوفير الرقابة الفعالة عليه، فإنه بالتالي تظهر ضرورة التنسيق بين مقومات أداء وظيفتي القياس والاتصال المحاسبي وهي التعليم والمهنة والبحوث المحاسبية. وعليه يجب أن يواكب نظام التعليم المحاسبي التطبيقات العلمية المتبعة في المحاسبة، وأن يكون قادراً كما سبق الإشارة إليه على رفع مستوى هذه التطبيقات العملية، وذلك عن طريق نقل مشاكل التطبيق العملي للمحاسبة إلى قاعات الدراسة. كذلك الحال بالنسبة للبحوث العلمية في المحاسبة فهي أيضاً يجب أن تركز على المشاكل العملية التي تواجه المحاسبين المهنيين، وتركز أيضاً على التطبيقات المحاسبية وبعض المشاكل الاقتصادية التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، على أن يلي ذلك دمج وإدخال نتائج البحوث والدراسات المحاسبية ضمن مقررات ومناهج التعليم المحاسبي.

وينطبق نفس القول على تنظيم ممارسة مهنة المحاسبة، حيث يمثل الخريجون الروافد المتجددة لهذه المهنة، وبالتالي فإنها تتأثر بنظام التعليم المحاسبي المتبع. ومن ناحية أخرى نجد أن الأسس والقواعد أو المعايير المحاسبية والمهنية التي تتبناها الهيئات والمنظمات المهنية يمكن أن تمثل بعض مدخلات نظام التعليم المحاسبي، ومن هنا يتضح مدى العلاقة بين المقومات الثلاثة، الأمر الذي يؤكد ضرورة التنسيق فيما بينها. وحتى يتحقق هذا التنسيق بشكل مرضي، فإن كل من تلك المقومات الثلاثة لا بد لها أن يبني على أسس علمية سليمة و أن تتوافر له العوامل اللازمة لأداء دورة كما سبق أن ذكرنا.

إن الترابط ما بين دور المحاسبة والعمل الاقتصادي وثيق جداً، ويمكن القول بأن عدم قيام المهنة بالدور المطلوب منها وبالشكل المرسوم لها يؤدي إلى نتائج اقتصادية وخيمة ويؤدي إلى تفاقم معضلات وإشكالات مالية مؤداها ضعف المسيرة الاقتصادية إن لم يكن تغييرها بالتالي خلق حالة من التخلف الاقتصادي. فإلى متى يبقى رجل الأعمال العربي، خاصة قطاع الصناعة، يستورد الآلة ونظام محاسبة التكاليف معها، وإلى متى يبقى دور المحاسبة الإدارية ودور المحاسب مصادراً. إن الأمة التي اخترعت علم الحساب قادرة على بناء مهنة المحاسبة وإعداد المحاسب العربي المؤهل. لتأخذ هذه المهنة دورها ويأخذ المحاسب العربي المؤهل موقعة من التنمية الاقتصادية التي تحتاجها كافة أقطار أمتنا العربية من محيطها إلى خليجها، ولتعيد إلى مهنة المحاسبة عروبته وإلى محاسبنا المؤهل استقلاليتها وليس أدل على أهمية المحاسبة والمحاسب في حياتنا الدنيا والآخرة من قوله تعالى (ونضع الموازين بالقسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثل حبة من خردل أتينا بها وكفى بنا حاسبين) صدق الله العظيم.إننا سائرون بلا شك على الطريق. ولكن علينا أن نسارع الخطى بالمزيد من التحديث في التشريعات وتأسيس الجمعيات المهنية ولتكون محور التنظيم الذاتي والتطور المتجدد والتأهيل الراقي للمحاسبين ولجميع جوانب هذه المهنة.

- وبعد هذا الاستعراض العاجل لأهمية دور المحاسب في عملية التنمية الاقتصادية أقدم إليكم بالتوصيات التالية السعي إلى استصدار التشريعات اللازمة من الجهات الحكومية أو الهيئات الأخرى في فلسطين بتبني الأصول الدولية للمحاسبة الصادرة عن "اللجنة الدولية للمحاسبة" كأصول تحكم مهنة المحاسبة.
- السعي إلى استصدار التشريعات اللازمة من الجهات الحكومية أو الهيئات الأخرى ذات الاختصاص في فلسطين بضرورة إعطاء مهنة المحاسبة دورها واحترامها لتأخذ مكانتها على اختلاف مواقعها في الوحدات الاقتصادية وإعطاء المحاسب في تلك الوحدات دورة واستقلاليتها

- ليشارك بكل ما في هذه الكلمة من معنى في تزويد إدارات الوحدة الاقتصادية بما يلزمها من معلومات تساعد في اتخاذ القرار الاقتصادي السليم.
- السعي لدى الجهات ذات الاختصاص إلى دعم الارتباط المهني بالجمعيات المهنية ويكون من أهم أهدافها ما يلي:
 - تأهيل المحاسب القانوني العربي التأهيل العصري وعلى مستويات لا تقل عن المستويات الدولية.
 - تطوير علم المحاسبة والإدارة المالية والمواضيع الأخرى ذات العلاقة بها.
 - تطوير مستوى الكفاءة والسلوك المهني بين أعضائها.
 - حماية وحفظ استقلالية الأعضاء المهنية وممارسة الرقابة المهنية عليهم.
 - القيام بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقدم وحماية سمعة المهنة.
 - السعي لدى الجهات ذات الاختصاص بتطوير مناهج وأساليب التعليم والتأهيل المحاسبي بما يتفق ومستلزمات الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS) وما ترتب عليها من عولمة لمهنة المحاسبة بحيث تتماشى مع التطورات التقنية السريعة التي تحدث في مجال أنظمة المعلومات.
 - التركيز على أن دور المحاسب هو دور قيادي وأن مسؤوليته تتعدى إعداد البيانات الحسابية، وهذه المسؤولية تلقي عليه عبء المشاركة في تمكين صانعي القرار في القطاعين العام والخاص في اتخاذ القرارات الأفضل باعتبار أن المعلومات التي يقدمها هي الأساس في اتخاذ تلك القرارات.
 - اعتماد يوم في السنة يطلق عليه يوم المهنة يقوم كل منا في هذا اليوم بمحاسبة نفسه بما قدمه خلال السنة، مساهمة منه في بناء ذاته مهنيًا وما ساهم به في بقاء المهنة ومدى ما شارك به في التنمية الاقتصادية على نطاق بلده وعلى نطاق الوطن العربي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،